

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، محمد البيروودي، محمد إرشيدات

المميز:

شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة
وكلاؤها المحامون د. إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي وشادي
وليد الحباري ولين ناظم الجبوسي وسوار صخر سميرات ونشأت حسين السيادة

المميز ضدهم:

١. نوفة نه عيار عي د الجاع ود
٢. عات شة نه عيار عي د خوالدة
٣. معن نه عيار عي د خوالدة
٤. عاطف نه عيار عي د خوالدة
٥. جاع ود نه عيار عي د خوالدة
٦. هيف نه عيار عي د خوالدة
٧. حن ان نه عيار عي د خوالدة
٨. نور الدين نه عيار عي د خوالدة
٩. شوفة نه عيار عي د خوالدة
١٠. نيف نه عيار عي د خوالدة
١١. نوار نه عيار عي د خوالدة
١٢. زهي ر نه عيار عي د خوالدة
١٣. محمد نه عيار عي د خوالدة

١٤. رشا وأمل وسحر ومحمد وعماد ورائد وجواهر وإيمان بصفاتهم الشخصية وبصفتهم
ورثثة المرحوم جابر عبد الرحمن جابر خوالدة
١٥. حسين يوسف ف ك ساب الخوالدة
١٦. سن يوسف ف ك ساب الخوالدة
١٧. عبد المحسن يوسف ف ك ساب الخوالدة
١٨. شوفة يوسف ف ك ساب الخوالدة
١٩. صالح يوسف ف ك ساب الخوالدة
٢٠. خالد يوسف ف ك ساب الجلعود
٢١. صبحا ف رج جد يش الخوالدة
٢٢. صالح أمين مطا ب الخوالدة
٢٣. مصطفى أمين مطا ب الخوالدة
٢٤. لوى أمين مطا ب الخوالدة
٢٥. شوفة عي د جلعود خوالدة
٢٦. منصور عبد الرحمن جابر خوالدة
٢٧. غالب عبد الرحمن جابر خوالدة
٢٨. تيسير عبد الرحمن جابر خوالدة
٢٩. ناصر عبد الرحمن جابر خوالدة
٣٠. مريم عبد الرحمن جابر خوالدة
٣١. عائشة عبد الرحمن جابر خوالدة
٣٢. فاطمة عبد الرحمن جابر الجلعود
٣٣. محمد عبد الرحمن جابر بنى حسن
٣٤. عليازعل تيلان الخوالدة بصفاتها الشخصية وبصفتها
ورثثة المرحوم إرشيد عبد الرحمن جابر خوالدة
٣٥. رحمة عيادة حرز الله الخوالدة
بصفاتها الشخصية وبصفتها ورثثة المرحوم إرشيد عبد الرحمن جابر خوالدة
٣٦. صفاء وسناء وعمر وعامر وولاء ووفاء بصفاتهم الشخصية وبصفتهم ورثثة المرحوم
إرشيد عبد الرحمن جابر خوالدة
وكيلاهم المحاميان زهير نهار خوالدة ومحمد غالب أسعد

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٦٣٢٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ والقاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق المفرق في الدعوى رقم ٢٠١٤/٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ وإلزام المستأنفة بدفع مبلغ (٦٥٨٦٠,٣٢٥) ديناراً يوزع بين المدعين حسب نصيب كل منهم بسند التسجيل والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ إقامة الإنشاءات في عام ٢٠١١ وحتى السداد التام بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أنعاب محاماة.

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. أخطأت المحكمة بالحكم على المميّزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة.
٢. أخطأت المحكمة بقرارها ذلك أن المميّزة لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم .
٣. أخطأت المحكمة بعدم إجراء خبرة جديدة حيث إن هذا التقرير جاء معيباً ولم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي في موقع قطعة الأرض موضوع الدعوى.
٤. أخطأت المحكمة بالاعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة جاءت فاقدة للأصول ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز .
٥. أخطأت المحكمة باعتماد تقرير خبرة مخالف للواقع والقانون .
٦. أخطأت المحكمة بالحكم في الفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميّزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٣ قدم وكيل المميز ضدهم لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً
ورد التمييز موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ أقام
المدعون:

١. نوفة نه عمار عيبد الجلعود
٢. عائشة نه عمار عيبد خوالدة
٣. معن نه عمار عيبد خوالدة
٤. عاطف نه عمار عيبد خوالدة
٥. جلعود نه عمار عيبد خوالدة
٦. هيف نه عمار عيبد خوالدة
٧. حنان نه عمار عيبد خوالدة
٨. نور الدين نه عمار عيبد خوالدة
٩. شوفة نه عمار عيبد خوالدة
١٠. نايف نه عمار عيبد خوالدة
١١. نوار نه عمار عيبد خوالدة
١٢. زهير نه عمار عيبد خوالدة
١٣. محمد نه عمار عيبد خوالدة
١٤. رشاد جابر عيبد الرحمن خوالدة
١٥. أميل جابر عيبد الرحمن الخوالدة
١٦. سحر جابر عيبد الرحمن الخوالدة
١٧. محمد جابر عيبد الرحمن الخوالدة
١٨. عماد جابر عيبد الرحمن الخوالدة
١٩. رائد جابر عيبد الرحمن الخوالدة
٢٠. جواهر سليمان سالم العبد
٢١. إيمان جابر عيبد الرحمن الخوالدة

- والمـدعـين من (١٤-٢١) بـصفتهم الشخـصية وبـصفتهم ورثـة
 المرحـوم جـابـر عـبـد الـرحـمن جـابـر الخـوالـدة
 ٢٢. حـسـين يـوسـف كـسـاب الخـوالـدة
 ٢٣. حـسـن يـوسـف كـسـاب الخـوالـدة
 ٢٤. عـبـد المـحـسن يـوسـف كـسـاب الخـوالـدة
 ٢٥. شـوفا يـوسـف كـسـاب الخـوالـدة
 ٢٦. صـالح يـوسـف كـسـاب الخـوالـدة
 ٢٧. خـالـد يـوسـف الكـسـاب الجـاعـود
 ٢٨. صـبـحـان فـرج جـبـيش الخـوالـدة
 ٢٩. صـالح أـمـين مـطـالب الخـوالـدة
 ٣٠. مـصـطـفـى أـمـين مـطـالب الخـوالـدة
 ٣١. سـلـوى أـمـين مـطـالب الحـرازـنة
 ٣٢. شـوفا عـيـد جـاعـود خـوالـدة
 ٣٣. مـنـصور عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٤. غـالـب عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٥. تـيـسـير عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٦. نـاصـر عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٧. مـرـيم عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٨. عـائـشة عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٣٩. فـاطـمة عـبـد الـرحـمن جـابـر خـوالـدة
 ٤٠. مـحـمـد عـبـد الـرحـمن جـابـر بـنـي حـسـن
 ٤١. عـلـيـا زـعـل تـلـيلان الخـوالـدة
 ٤٢. رـحـمة عـيـادة حـرز الله الخـوالـدة
 ٤٣. صـفـاء إرـشـيد عـبـد الـرحـمن الخـوالـدة
 ٤٤. سـنـاء إرـشـيد عـبـد الـرحـمن الخـوالـدة
 ٤٥. عـمـر إرـشـيد عـبـد الـرحـمن الخـوالـدة
 ٤٦. عـامـر إرـشـيد عـبـد الـرحـمن الخـوالـدة
 ٤٧. ولاء إرـشـيد عـبـد الـرحـمن الخـوالـدة
 ٤٨. وفاء إرـشـيد عـبـد الـرحـمن خـوالـدة

والمدعين من (٤١-٤٨) بصفتهم الشخصية وبصفتهم ورثة
المرحوم إرشيد عبد الرحمن جابر الخوالدة

الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٣/٥٢٤ لدى محكمة صلح حقوق المفرق بمواجهة
المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة للمطالبة ببدل التعويض العادل عن
العطل والضرر اللاحق بهم جراء قيام الجهة المدعى عليها بإنشاء برج كهربائي وتمير
خطوط كهرباء الضغط العالي خلال قطعة الأرض رقم (١٦) حوض (٨) الجبعة / قرية حيان
الروبيص ونيان والمفرق وبمقدار حصصهم في هذه القطعة وتضمينها الرسوم والمصاريف
وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤ قررت محكمة صلح حقوق المفرق عدم اختصاصها بنظر الدعوى
وإحالتها إلى محكمة بداية حقوق المفرق .

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ قيدت الدعوى بالرقم ٢٠١٤/٤٤ .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجة إلزام المدعى عليها بدفع
مبلغ (٦٦١٨٨,٠٧٦) ديناراً بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب
محاماة والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) من تاريخ إقامة المنشآت في عام (٢٠١١) وحتى
السداد التام توزع على المدعين كل حسب حصصه في هذه القطعة.

لم ترتض المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ وبموجب قرارها رقم ٢٠١٤/١٣٩٣٣ قضت محكمة استئناف إربد
برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف التي
تكبدها المستأنف عليهم في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة
الاستئنافية .

لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المستأنفة (المدعى عليها) شركة الكهرباء الوطنية فطعننت فيه تمييزاً بموجب لائحة تضمنت أسبابها انتهت بها إلى طلب نقض القرار المميز وتبلغ المميز ضددهم لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ وتقدموا بلائحة جوابية ضمن المدة القانونية طلبوا في نهايتها رد التمييز وتأييد القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم ٢٠١٥/٥١٠ الذي جاء فيه :

((ورداً على أسباب التمييز :

عن السبب الثاني الذي تنعى من خلاله الطاعنة الخطأ على محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعلّة مرور الزمن .

وفي ذلك نجد إن المادة (١٠٩/١/د) من قانون أصول المحاكمات المدنية نصت على وجوب تقديم الدفع بمرور الزمن بطلب مستقل وقبل التعرض لموضوع الدعوى، وبما أن المستدعية لم تتقدم بطلب لهذه الغاية ووفقاً لمقتضيات هذه المادة فإنه لا يحق لها إثارة هذا الدفع في هذه المرحلة مما يغدو معه هذا السبب مستوجباً للرد فنقرر رده.

وعن السبب الثالث الذي تنعى من خلاله الطاعنة الخطأ على محكمة الاستئناف لكون الدعوى مقامة من غير ذي خصم وعلى غير ذي خصم ومقدمة ممن لا يملك حق تقديمها.

وفي ذلك نجد إن المدعى عليها لم تنكر ملكيتها لخطوط كهرباء الضغط العالي المارة في قطعة أرض المدعين، ولما كانت هذه الملكية هي واقعة ثابتة من خلال مخطط مسار الخط والشهادة الصادرين عن المدعى عليها، كما أن ملكية المدعين لحق التصرف في قطعة الأرض موضوع الدعوى هي واقعة ثابتة من خلال سند التسجيل المتعلق بهذه القطعة ولهم الحق وبهذه الصفة بإقامة الدعوى للمطالبة بالتعويض عن بدل أضرار التي ألحقتها منشآت الجهة المدعى عليها في هذه القطعة، فإن الدعوى والحالة هذه تكون مقامة ممن يملك حق إقامتها وبمواجهة خصم صحيح الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن السببين الخامس والثامن والذين تنعى من خلالهما الطاعنة الخطأ على محكمة الاستئناف ببناء حكمها على بيانات غير كافية وأن الدعوى مؤسسة على سبب غير صحيح في الادعاء والواقع والقانون .

وفي ذلك نجد إن المدعين أثبتوا ملكيتهم لحق التصرف في قطعة الأرض موضوع الدعوى وملكية المدعى عليها لخطوط كهرباء الضغط العالي المارة بها وذلك على النحو الذي مر بيانه لدى ردنا على السبب الثاني من أسباب التمييز.

وحيث ثبت من خلال الخبرة التي جرت لدى محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف أن مرور خطوط كهرباء الضغط العالي عبر هذه القطعة قد ألحق بها أضراراً، فإن المدعين يكونون قد أثبتوا كافة وقائع دعواهم من خلال البينة الخطية والخبرة الفنية وتكون دعواهم والحالة هذه مؤسسة على سبب صحيح ووقائع ثابتة في بيانات الدعوى مما يغدو معه ما ورد في هذين السببين حرياً بالرد فنقرر ردهما.

وعن باقي أسباب الطعن والتي انصبت على الطعن بتقرير الخبرة التي أجرتها محكمة الاستئناف واستندت إليه في قضائها.

وفي ذلك نجد إن الخبرة جرت لدى محكمة الاستئناف بمعرفة ثلاثة خبراء تولت انتخابهم بنفسها بعد أن ترك لها طرفا الدعوى أمر ذلك، وقد قام الخبراء بتقديم تقرير مفصل وصفوا من خلاله قطعة الأرض موضوع الدعوى وصفاً دقيقاً ووافياً من كافة الوجوه وبينوا مسار خط الضغط العالي المار بهذه القطعة وارتفاعه عن سطحها والمساحة المتضررة وماهية الضرر وقاموا بتقدير قيمة المتر المربع الواحد من المساحة المتضررة قبل وقوع الضرر وبتاريخ إقامة الخطوط ومن ثم قدروا قيمة المتر المربع الواحد من المساحة المتضررة بعد إقامة المنشآت وبالتاريخ ذاته الواقع في عام (٢٠١١) ولم يرد في هذه الأسباب أي طعن موضوعي أو قانوني يجرح تقرير الخبرة أو يؤثر في سلامة ما توصل إليه الخبراء من نتائج ، مما تغدو معه هذه الأسباب حرية بالرد فنقرر ردها.

إلا أننا نجد إن تقرير الخبرة الجاري لدى محكمة صلح حقوق المفرق وتحت إشرافها انتهى إلى أن التعويض المتحقق للمدعين هو (٦٥٨٩٠,٣٢٥) ديناراً، وأنه لدى مطالعة وكيل

المدعين على هذا التقرير ترك أمر اعتماده للمحكمة، وبذلك يكون قد حصر مطالبته بهذا المبلغ.

وحيث إن القرار المميز انتهى إلى تصديق قرار محكمة بداية المفرق والذي قضى بإلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ (٦٦١٨٨,٠٧٦) ديناراً يكون قد قضى للمدعين بأكثر من المبلغ الذي كانوا قد ارتضوا به، مما يغدو معه هذا القرار مخالفاً للقانون والأصول ومستوجباً للنقض من هذا الجانب .

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر نقض القرار المميز بشقه المتعلق بمقدار المبلغ المحكوم به وتأييده فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى محكمة الاستئناف لإجراء المقتضى القانوني)).

بعد إعادة الأوراق إلى محكمة الاستئناف قيدت لديها مجدداً بالرقم ٢٠١٥/١٦٣٢٥.

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ وبنتيجة المحاكمة الاستئنافية بعد النقض وبعد أن قررت اتباع ما جاء بقرار النقض أصدرت محكمة استئناف إربد قرارها المشار إليه في مقدمة قرارنا هذا الذي لم ترتض به المستأنفة (المدعى عليها) فطعننت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣١ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلبت في نهايتها نقض القرار المميز وتبلغ المميز ضددهم لائحة التمييز وتقدموا ضمن الميعاد القانوني بلائحة جوابية انتهوا بها إلى طلب رد التمييز وتأييد القرار المميز .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول الذي تنعى من خلاله الطاعنة على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم على المميرة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة والوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية ولا تخوله حق إقامة الدعوى ، حيث لا يملك المميز ضددهم جميعاً حصصاً في سند التسجيل .

وفي ذلك نجد وفيما يتعلق بتاريخ توقيع الوكالة نجد إن الوكالة الخاصة التي أقيمت هذه الدعوى بالاستناد إليها موقعة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٠ وبتاريخ لاحق لإنشاء خط كهرباء الضغط

العالي المار في هذه القطعة الواقع في عام (٢٠١١) الشهادة الصادرة عن المدعى عليها المنتهية بالرقم (٣٤٨٩) تاريخ (٢٠١٣/٤/٨) الأمر الذي يتعين معه رد الطعن من هذا الجانب.

أما فيما يتعلق بباقي ما ورد في هذا السبب فقد سبق للطاعة أن أثارت مضمون ذلك من خلال السبب الثالث من أسباب تمييزها المقدم منها بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥.

وحيث انتهت محكمتنا وبموجب قرارنا رقم ٢٠١٥/٥١٠ إلى رد ذلك السبب فإنه لا يجوز إعادة إثارته مجدداً، الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن السبب الثاني الذي تنعى من خلاله الطاعة على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم عليها بالمبلغ المحكوم به، حيث إنها لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم وأنهم لا يستحقون أي تعويض .

وبما أنه سبق للطاعة أن أثارت مضمون هذا السبب من خلال السبب الخامس من أسباب الطعن التمييزي المقدم منها بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ وانتهت محكمتنا إلى رد مضمون هذا السبب من خلال قرارنا رقم ٢٠١٥/٥١٠ مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن السبب السادس الذي تنعى من خلاله المميرة على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل.

وفي ذلك نجد إن الوكالة الخاصة التي أقيمت هذه الدعوى بالاستناد إليها تضمنت تفويض الوكيل حق المطالبة بالفائدة القانونية وأن الفائدة التي قضت بها محكمة الاستئناف جاءت وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من قانون الكهرباء وتعليمات مجلس الوزراء بهذا الخصوص الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب فنقرر رده.

وعن باقي أسباب التمييز التي انصبت على الطعن في تقرير الخبرة التي أجرتها محكمة الاستئناف واستندت إليه في قضائها .

نجد إنه سبق للطاعنة أن أثارت مضمون هذه الأسباب الأول والرابع والخامس والسادس والسابع من أسباب الطعن التمييزي المقدم منها بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ وحيث إن قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ في الدعوى التمييزية رقم ٢٠١٥/٥١٠ انتهى إلى رد تلك الأسباب فإنه لا يجوز معاودة إثارتها الأمر الذي يتوجب معه رد هذه الأسباب فنقرر ردها.

وعن اللائحة الجوابية فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يفي بالإجابة عليها فنحيل إليه تحاشياً للإطالة.

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٤ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٥ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف ع